

- تقدير العمل المتطوعى من خلال حوافز أدبية أو مالية0
- تشجيع التعاون والمشاركة بين الحكومة والقطاع المدنى0
- تشجيع قيام شبكات تجمع بين المؤسسات ذات النشاط الواحد0
- تنمية الثقافة المدنية وما يرتبط بهامن معارف ومهارات وقيم من خلال مؤسسات التربية (المدرسة، الإعلام، الأسرة، المسجد)0
- تخصيص جهة مستقلة للإشراف على التمويل الأجنبى للمؤسسات وتقويم عملها0
- توسيع مساحة الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير والتفكير الأمر الذى ينعكس عن الممارسة داخل المؤسسات وإدارتها وحل منازعاتها0
- توفير ضمانات سياسية وقانونية يسمع لدور أكثر فعالية لمؤسسات المجتمع فى تحقيق ونشر الديمقراطية والإسهام فى صنع السياسة العامة0
- أن المنظمات التطوعية أو المنظمات غير الهادفة للربح تكتسب أهمية بالغة باعتبارها مجالاً هاماً من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين فى الحياة المدنية والاجتماعية، ومن ثم فهى تساعدهم فى تدعيم الديمقراطية0
- يجب أن تستمتع باستقلالها المتميز عن الدولة حتى تتمكن من تحقيق كل إمكانياتها وتطلعاتها0
- لا يجب أن يكون التطوع والعطاء بديلاً مستعاضاً به عن العمل مدفوع الجور وعن المصادر الحكومية0
- ان الحق فى المشاركة يجب أن يضمن بوضوح فى القانون0
- أن تتمتع بمعاملة ضريبة خاصة والأفضل ألا يؤخذ منه ضرائب0
- إذا أديننت نتيجة سوء الاستخدام أو الإدارة فلا بد من فتولها أمام المحكمة0
- يجب أن تعلن بصفة دورية عن أنشطتها وميزانياتها0
- يجب أن تدار بأسلوب ديمقراطى0
- يجب ألا يحصل موظفو المؤسسات وأعضاء مجالس إدارتها على أية مزايا مالية0

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

تحدد أهم نتائج الدراسة، فيما يلي:

- التوصل إلى تصور مستقبلي للأسس التربية المدنية في ضوء آراء خبراء التربية وجهود مؤسسات المجتمع المدني

- تتعدد مداخل توظيف التربية المدنية داخل المدرسة المصرية من خلال منهج مستقل لها، أو تضمينها داخل المناهج الدراسية كلها، أو تضمينها في منهج الدراسات الاجتماعية، أو ممارسة الأنشطة المتصلة بها من خلال برامج ومشروعات التربية المدنية
- تتعدد تصورات إعداد معلم التربية المدنية من خلال إنشاء قسم التربية المدنية بكليات التربية، أو التدريب التحويلي للمعلمين، أو تدريب معلمي الدراسات الاجتماعية.
- لا تكفي جهود مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية المدنية لأنها لا تشمل جميع طلاب المدارس، ومما يترتب عليه من ترك الطلاب لتوجهات فكرية متباينة قد تتفق مع ثوابت المجتمع وقد تتعارض، ويصبح الطلاب هم الضحية.
- لا يوجد تعاون بين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية المدنية مما يؤدي إلى ضعف في أدائها وعدم قدرة المجتمع على الاستفادة من تلك الجهود الاستفادة المطلوبة.
- لا توجد لدى وزارة التربية والتعليم خطة عملية أو مجرد رؤية واضحة لتوظيف التربية المدنية، مما يعنى أن صورة بناء المواطن الفعال لم تلق الاهتمام الكافي بها.

ثانياً: التوصيات:

توصى الدراسة بما يلي:

- إنشاء قسم التربية المدنية في كليات التربية.
- إنشاء شعبة للتربية المدنية بمراكز البحوث التربوية.
- ضرورة توافر قاعدة بيانات عن المؤسسات المدنية العاملة في مجال التربية المدنية لدى الوزارة.

- ضرورة تطوير إشراف إدارة الجمعيات الأهلية بالوزارة على برامج ومشروعات التربية المدنية من خلال متخصصين تربويين وليس من خلال موظفين لتيسير العمل.
- توظيف التربية المدنية داخل المدرسة المصرية بالصورة التي يتفق عليها المتخصصون